

المجتمع المدني في الجزائر

(الحُجرة - الحصار - الفتنة)

أيمن ابراهيم الدسوقي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

مقدمة

ثمة ثلاثة مصطلحات توضح بجلاء الإطار العام لحركة المجتمع المدني في الجزائر، وهي الحجرة والحصار والفتنة. و«الحُجرة» مصطلح جزائري عامي يشير إلى وضع يسلب فيه الشخص بالقوة جزءاً من حقوقه وممتلكاته أو كلها^(١). ويظن الباحث أن المجتمع المدني في الجزائر، كان هدفاً للحجرة بهذا المعنى المحدد منذ إلغاء نتائج الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢، وما تلا ذلك من انفجار دوامات العنف التي تكاد تقارب في شدتها وقسوتها الأساطير «الحشاشينية». أما «الحصار» فهو التعبير الجزائري المستخدم لوصف حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية. فمن المعروف أن الجزائر منذ الاتجاه إلى التعددية قد عاشت ولا تزال تجربتين للحصار. كانت الأولى اعتباراً من ٥ حزيران/يونيو ١٩٩١ وحتى ٢٩ أيلول/سبتمبر من العام نفسه. فيما بدأت التجربة الثانية بعد ذلك بنحو أربعة أشهر، أي في ٩ شباط/فبراير ١٩٩٢، ولا زالت سارية حتى الآن. وفي كلتا التجربتين تأسست مشروعية المرسوم الخاص بفرض حالة الحصار على المادة (٨٦) من الدستور^(٢). بينما يشير مصطلح «الفتنة» - بحسب قاموس المفردات السياسية العربية^(٣) - إلى القلاقل الداخلية الحادة التي يعقبها صراع مسلح، وهو يعني العنف التبادلي بين طرفين أو أطراف عدة، كما أنه يتسع ليشمل كل صور الاضطرابات الداخلية التي تسبق العنف أو تمهد له. وما من شك في أن

(١) لمزيد من المعلومات عن هذا المصطلح، انظر: Abderrahmane Adjerid, *La Hogra ou l'humiliation du peuple algérien* (Paris: Edition babylone, 1992), pp. 122-123.

(٢) انظر: نيفين عبد المنعم مسعد، «العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة للجهة الإسلامية للإنفاذ بالجزائر» ورقة قدمت إلى: ظاهرة العنف السياسي من منظور مقارن: أعمال الندوة المصرية - الفرنسية الخامسة، القاهرة، ١٩ - ٢١ نوفمبر ١٩٩٣، تحرير نيفين عبد المنعم مسعد (القاهرة: جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٥)، ص ٣٤٥ - ٣٤٦.

(٣) عن هذا المفهوم، انظر: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنسانية، ١٩٩٣)، ص ١٦.

الجزائر والمجتمع المدني فيها غارقان في الفتنة منذ عام ١٩٩٢.

وتعود أهمية دراسة المجتمع المدني في الجزائر إلى أهمية هذا الأخير بالنسبة للمرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه البلاد. فثمة دليل إمبريقي، استخلص من تجربة شرقي أوروبا، بعد انهيار النظم الاشتراكية والشيوعية فيها، يوضح أن المجتمع المدني هو الحافز أو المثير لعملية التحول الديمقراطي، وهو القوة التي تقف خلف تحول ديمقراطي ناجح. فضلاً عن ذلك، فإن وجود مثل هذا المجتمع يعد ضماناً أساسياً لاستمرار وتماسك الديمقراطية في المرحلة التالية، وتكون الوظيفة الأساسية للمجتمع المدني ممارسة الضغوط وبلورة قواعد معينة للحد من سلطة الدولة^(٤).

واللافت للنظر في التجربة الجزائرية، وبخاصة منذ الاتجاه إلى التعددية في أواخر الثمانينيات وبداية السبعينيات، نقطتان على جانب كبير من الأهمية:

- الأولى، تتعلق بحيوية المجتمع المدني، على رغم مناخ الأزمة الذي يطوقه من كل جانب، سواء قيسست هذه الحيوية بتعدد تنظيماته أو بكثافة أنشطتها أو انخراط أعضائه في مشكلات المجتمع وقضاياها.

- أما الثانية، فتشير إلى أنه فيما يبدو المجتمع المدني (مؤسسات وأفراداً وبشراً وتقاليد، وأنماط تفكير وسلوكيات) ليبرالياً ومتفتحاً، يبدو المجتمع السياسي متناقضاً في قيمه وسلوكياته ومعبراً عن ازدواجية، شأن الثقافة الجزائرية، فهو يظهر في قيمه الليبرالية وفي سلوكياته المحافظة والتسلطية.

إشكالية الدراسة

مع انتهاء عام ١٩٩٩، تكون الأزمة الجزائرية قد أكملت ثماني سنوات، وهي أزمة مجتمعية متعددة الأبعاد «دستورية واقتصادية وسياسية وثقافية»، وصفها البعض بأنها أزمة حضارية^(٥). بعبارة أخرى، يمكن القول أن بيئة النظام السياسي الجزائري بعناصره المختلفة بيئة مأزومة. فمنذ منتصف الثمانينيات، مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، تعاني الجزائر حلقات مفرغة من المشاكل الاقتصادية، التي زادت وطأتها على المجتمع مع الاتجاه نحو اقتصاد السوق وتطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلي. وعلى رغم تغير الإطار الدستوري للدولة، مع الاتجاه إلى التعددية في عام ١٩٨٩، ثم تعديله في عام ١٩٩٦، إلا أنه لا يزال يثير مشكلات سياسية مع القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كونه يكرس الوضع القائم، ويؤكد هيمنة المؤسسة التنفيذية، وعلى رأسها رئيس الجمهورية. بالإضافة إلى ذلك، فإن المجتمع الجزائري «الشاب» تعترضه مشكلات عديدة، لعل أهمها الانقسام الجيلي، والبطالة المزمنة، والانقسام الطبقي الحاد بين أقلية تمتلك الثروة وأغلبية تتوزع بين حد الكفاف وما دون مستوى الفقر... الخ. فضلاً عن ذلك، فإن البعد الثقافي للأزمة الجزائرية يسهم بدوره في إزمان الانقسام المجتمعي، وبلورة صورة أخرى للصراع الاجتماعي. وتأتي الأزمة السياسية منذ عام

(٤) انظر: Moheeb Zaki, *Civil Society and Democratization in Egypt, 1981-1989* (Cairo: Konrad

Adenauer Stiftung; Ibn Khaldoun Center, 1994), p. 38.

(٥) انظر: هدى ميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي»، المستقبل العربي، السنة ١٦، العدد ١٧٢ (حزيران/يونيو ١٩٩٢).

١٩٩٢ لتزيد الوضع كله حدة وتعقيداً.

ومن هذا المنطلق، تتبلور إشكالية الدراسة في بحث العلاقة التبادلية بين بيئة النظام السياسي الجزائري ومؤسسات المجتمع المدني. بعبارة أخرى، تتلخص هذه الإشكالية في السؤالين التاليين:

- كيف انعكست حالة الأزمة التي يمر بها النظام السياسي الجزائري على مؤسسات المجتمع المدني؟

- ما هو دور مؤسسات المجتمع المدني في هذه الأزمة؟

وعليه، تنقسم هذه الدراسة إلى العنصرين التاليين:

أولاً - تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.

ثانياً - تنظيمات المجتمع المدني والأزمة الجزائرية: التفاعل المتبادل. ثم خاتمة تلخص أهم نتائج الدراسة.

أولاً: تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر

تتعدد تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، وتباين في ما بينها في نوعية نشاطاتها والقضايا التي تنشغل بها وتدافع عنها، غير أنها تتضافر جميعاً في الإبانة عن تلك السمة التي يتسم بها المجتمع المدني في الجزائر، والتي سبقت الإشارة إليها، وهي الحيوية. ويمكن الإشارة بإيجاز إلى أهم هذه التنظيمات، كما يلي:

١ - تنظيمات العمال والزراع

تتعدد التنظيمات العمالية، وتلك الخاصة بالفلاحين، وأهمها:

أ - الاتحاد العام للعمال الجزائريين (UGTA)

تأسس عام ١٩٥٦، كمنظمة مستقلة للعمال الجزائريين عن النقابات الفرنسية. وبحسب إحصاءات عام ١٩٩٧، يضم الاتحاد ٨٠٠ ألف عضو، ويعد النقابة العمالية الرئيسية في البلاد. ويضم الاتحاد عشرة قطاعات مهنية ووظيفية، وهي قطاع الغذاء والتجارة وعمال السياحة، وقطاع عمال تجارة المباني، والمعلمين، وعمال المالية، وقطاع عمال الطاقة والبتروكيماويات، وقطاع المعلومات والتدريب والثقافة، وقطاع الصناعات الخفيفة، والثقيلة، وقطاع الصحة والأمن، والنقل والاتصالات الإلكترونية^(٦).

وقد كان الاتحاد مهيمناً عليه من جانب جبهة التحرير الوطني منذ تأسيسه، ثم تابعاً لها منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ إلى أن انفصل عنها في عام ١٩٨٨. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢، وقع اتفاق بين جبهة التحرير والاتحاد يضمن الاستقلال الذاتي للأخير، غير أن هذا الاتفاق لم يحترم من جانب الجبهة وأجهزة الدولة التي تدخلت مباشرة عندما انعقد أول مؤتمر

(٦) انظر: The Europa World Year Book, 1997 (London: Europa Publications Ltd., [1997]), vol. 1, p. 359.

للإتحاد في شباط/فبراير ١٩٦٣، وفرضت مرشحيتها لإدارته^(٧). ثم جاء بيان رئاسة الجمهورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، ليحرر النقابات كافة، وعلى رأسها اتحاد العمال، من سيطرة الحزب وأجهزة الدولة، وقد تأكد ذلك في دستور شباط/فبراير ١٩٨٩^(٨).

ب - النقابة الإسلامية للعمل

تأسست عام ١٩٩٠، وتستند إلى التعاليم الإسلامية في نظمها وأنشطتها، وتتبع الجبهة الإسلامية للإنقاذ^(٩). ففي إطار سعيها لتعويض الخلل في تمثيل العمال داخلها، حاولت «الإنقاذ» اختراق التنظيم العمالي (الاتحاد العام للعمال الجزائريين)، وكان إخفاقها في ذلك داعياً لها لإنشاء تنظيم عمالي مواز عرف باسم «النقابة الإسلامية للعمل». ولقد حرصت الجبهة على أن تمثل في داخل هذه النقابة القطاعات الاقتصادية الرئيسية (الصناعة، التعليم، الصحة، السياحة، النقل والاتصالات)، كما خصصت فرعاً للاهتمام بالبتروكيماويات بحكم أهمية النفط والغاز في الاقتصاد الجزائري^(١٠).

ج - اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر

أسسها الاتحاد العام للعمال في عام ١٩٩٢ في محاولة للحضور على المسرح السياسي وبهدف مواجهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ؛ ورغبة في التمسك بالطابع الجمهوري العلماني للدولة. وقد انضمت إليها ست منظمات أخرى تمثل أصحاب العمل والمدراء من الشركات الحكومية والخاصة وبعض منظمات حقوق الإنسان^(١١).

د - الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين (UNPA)

تأسس عام ١٩٥٣. ومنذ الاستقلال وحتى عام ١٩٨٨ ظل تابعاً لجبهة التحرير الوطني. ويضم، بحسب إحصاءات ١٩٩٧، حوالي ٧٠٠ ألف عضو^(١٢).

٢ - النقابات المهنية

يقصر القانون - الذي يحكم النقابات المهنية - عضويتها على هؤلاء الذين يمارسون المهنة. وهناك العديد من النقابات المهنية في الجزائر، أهمها نقابات الصحفيين، والمهندسين، والأطباء، والمحامين، والصيدلة، والقضاة... الخ. ولعل النقابات المهنية، إلى جانب منظمات حقوق الإنسان،

(٧) انظر: عبد القادر الزغل، «المجتمع المدني والصراع من أجل الهيمنة الأيديولوجية في المغرب» ورقة قدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٩٢)، ص ٤٦٤.

(٨) انظر: عمرو عبد الكريم سعداوي، «التعددية السياسية في الجزائر، ١٩٨٩ - ١٩٩٢» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٩٧)، ص ١٤٠.

(٩) The Europa World Year Book, 1997, p. 359.

(١٠) مسعود، «العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر»، ص ٢٣٦.

(١١) سعداوي، «التعددية السياسية في الجزائر، ١٩٨٩ - ١٩٩٢»، ص ١٧٥، وميتكيس، «توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي»، ص ٤٢.

The Europa World Year Book, 1997, p. 359.

(١٢)

هي أنشط التنظيمات المدنية في الجزائر في الوقت الراهن؛ ويرجع ذلك في جزء منه إلى أنها تحصل لأعضائها على مكاسب تشبه ما تحصل عليه الاتحادات؛ وفي جزء آخر إلى المستوى العالي من التعليم والوعي السياسي. ونظراً لما تتمتع به هذه النقابات من استقلالية نسبية في مواردها المالية، فقد أصبح لها الريادة في حركة المجتمع المدني الجزائري. وثمة عامل آخر يساعد أيضاً على دعم النفوذ الاجتماعي والمعنوي للنقابات المهنية، ويتعلق بأن هذه النقابات تحتل عضويةً واستراتيجياً مكان القلب في المؤسسات الإنتاجية والخدمية بما في ذلك المؤسسات التي تديرها الدولة؛ فلا يسهل حلها أو عزلها من قبل التخبطة الحاكمة. ومن بين أكثر هذه النقابات نفوذاً وتأثيراً تأتي نقابات الصحفيين والأطباء والمهندسين، وانضمت اتحادات رجال الأعمال مؤخراً إلى صفوف النقابات المؤثرة في الجزائر^(١٣).

٣ - المنظمات النسوية

شكلت النساء الجزائريات أكثر من ٣٠ منظمة نسائية تدافع عن حقوق المرأة، وتقاوم العنف الموجه ضدها، وبخاصة من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة. وتشارك هذه المنظمات غيرها من المنظمات غير الحكومية في الجزائر أنشطتها المتعلقة بأوجه الحياة الجزائرية كافة، وبخاصة تلك المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان. وينصب جزء مهم من نشاط المنظمات النسوية حول قانون الأسرة الصادر في عام ١٩٨٤: ما له وما عليه^(١٤).

ويمكن تصنيف هذه المنظمات، كما يلي:

أ - الجمعيات الخيرية النسائية

تعد أكثر أصناف المنظمات النسوية انتشاراً وعراقة. وقد تكون مختلطة تساهم فيها النساء، وقد تكون نسائية صرفة، لا تعمل فيها إلا النساء. ويمكن القول إن هذا النمط من النشاط، على رغم طابعه الخيري، يعبر عن أزمة تنمية أكثر مما يساهم في حل بعض معضلاتها؛ فهو يركز على النتائج (الفقر) دون أن يطرح وسائل الوقاية منها^(١٥).

ب - الجمعيات أو الاتحادات النسائية التابعة لأحزاب

يمكن الحديث عن نوعين من هذه الجمعيات: الأول منها يتعلق بالجمعيات التابعة لأحزاب المعارضة، مثل الاتحاد النسائي التابع لجبهة القوى الاشتراكية أو التابع لحركة مجتمع السلم أو لحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية... الخ. وتدور هذه الجمعيات في الفلك الأيديولوجي للحزب، وهي معارضة للسلطة. أما النوع الثاني من هذه الجمعيات، فهي التابعة لأحزاب داخل السلطة أو للحزب الحاكم، أهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات (UNFA)، الذي كان تابعاً لجبهة التحرير الوطني. ويلاحظ أن هذه الجمعيات ليس لها دينامياتها الخاصة؛

(١٣) انظر: المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣، ص ٢٥.

(١٤) انظر: Karima Bennoune, «Algerian Women Confront Fundamentalism», *Monthly Review*

(New York), vol. 96 (September 1999), p. 34, and

نشرة المجتمع المدني (القاهرة، مركز ابن خلدون للدراسات الإنشائية)، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٠.

(١٥) انظر: دلال البزري، «المرأة في العمل الأملي العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٦

(حزيران/يونيو ١٩٩٠)، ص ٦٩ - ٧٢.

فهي تابعة تنظيمياً وفكرياً للحزب الحاكم، بل تقوم بمهام دعم الحزب والحكومة التي تشرف عليها. وهذا هو الدور الذي قام به الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات؛ ولذلك عزفت النساء عن المشاركة فيه إلى درجة وصفه بأنه لا يمثل إلا نفسه^(١٦).

ج - الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة

مثل لجنة المرأة في نقابة المحامين أو الأطباء، ولجنة المرأة في الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان... الخ.

وثمة نوع رابع من التنظيمات النسوية يعرف بالنوادي النسائية^(١٧). فضلاً عن ذلك، هناك تنظيمات لا تندرج تحت أي من التصنيفات الفاتئة، وإنما هي مستقلة عن الحكومة والنقابات المهنية والأحزاب، مثل جمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة، وجمعية صيحة النساء في ولاية «تيزي أوزو» شرقي العاصمة، والتجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات. وقد تشكلت المنظمة الأولى عام ١٩٨٥، بمناسبة تنظيم المعارضة النسائية لقانون الأسرة (الصادر عام ١٩٨٤) الذي لا يجيز المساواة بين الرجل والمرأة، وينتهك حقوق النساء، وهي أول منظمة نسوية علمانية مستقلة.

ويمكن القول أن أهم سمات التنظيمات النسائية الجزائرية هي:

- الانقسام التنظيمي والأيدولوجي؛ ويقصد بالانقسام التنظيمي أنه فيما عدا قلة من التنظيمات، فإن غالبية التنظيمات موزعة بين أحزاب أو نقابات مهنية متباينة. أما الانقسام الأيدولوجي، وهو الأهم، فيشير إلى أن هذه التنظيمات مقسمة بين الاتجاهين الإسلامي والعلماني (شان الثقافة الجزائرية بصفة عامة).

- إن معظم النشاطات في الحركة النسوية في الجزائر (وبخاصة في شقها العلماني) يملن إلى الجهل بالفكر وبالتاريخ الإسلامي، ويمثل هذا ضعفاً في الحركة النسوية^(١٨).

٤ - جمعيات حقوق الإنسان

ثمة ثلاثة روافد لتيار حقوق الإنسان في الجزائر:

- الرافد الأول، يتكون من أفراد ينتمون إلى المحامين والجامعيين والأطباء والصحفيين.

فبسبب انهيار الأوضاع المعيشية وعدم وجود أي فرصة أمام هذه الطبقة للترقي، اتخذت من سلاح حقوق الإنسان شعاراً لها.

- الرافد الثاني، ويضم عناصر تنتمي إلى اليسار. وقد أتاح خطاب حقوق الإنسان لهذه الفئة أن تطالب بحقوقها في التعبير حتى قبل الاعتراف بالتعددية السياسية، ومن جهة أخرى إعادة النظر في المكتسبات الاجتماعية وأثر الانفتاح الاقتصادي فيها.

ويتكون الرافد الثالث من أعضاء الحركة الثقافية البربرية، التي تحتل مسألة الحقوق

(١٦) نشرة المجتمع المدني، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٠، والحياة، ١٩٩٥/٢/٢.

(١٧) أنبزي، المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٨) نشرة المجتمع المدني، العدد ٧ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)، ص ٢٠، والحياة، ١٩٩٥/٢/٢.

الثقافية «القبليّة» مكاناً بارزاً على أجندة مطالبها.

وقد تأسست جمعيات عدة لحقوق الإنسان في الجزائر، أهمها:

- **الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان:** أسسها المحامي علي يحيى عبد النور، وهو وزير سابق في عهد الرئيس بن بللا، ولم يُعترف بها رسمياً حتى الآن. وتعتبر الجمعية منظمة سياسية معارضة للنظام، على الرغم مما يثار حولها من أنها تركز جهودها للدفاع عن حقوق أصحاب النزعة البربرية.

- **الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان:** وتضم عناصر مثقفة. وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت خلال أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، كما سعت إلى الدفاع عن المعتقلين^(١٩).

- وهناك أيضاً جمعية المساواة أمام القانون، والمرصد الجزائري لحقوق الإنسان.

٥ - الجمعيات الثقافية

تعد هذه الجمعيات أحد إفرازات أهم سمات الثقافة الجزائرية، وأعني الانقسام والصراع، حيث تتوزع هذه الجمعيات بين العرب والبربر (في منطقة القبائل).

وتدافع الجمعيات العربية عموماً عن التعريب، والانتماء العربي الحضاري للجزائر، وتهاجم - في الوقت نفسه - دعاة النزعة البربرية، الذين يريدون إفساح المجال للغة الفرنسية. ومن أهم هذه الجمعيات:

- **الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية:** برئاسة عثمان سعدي.

- **الحركة العربية الجزائرية:** تأسست في عام ١٩٩٧ برئاسة بكوش عبد الحميد. وجاء في بيان تأسيسها: «نحن كجزائريين عرب على اقتناع تام بأن الوضع في الجزائر ليس مشكلة إسلامية فقط، بل إنه مشكلة عرقية وثقافية بين العرب والبربر والفرنكوفونيين. ولذلك قررنا تأسيس حركة جديدة، ينضم إليها كل الجزائريين العرب الغيورين على عروبتهم؛ لكي نقول الحقيقة في هذا الصراع. وهدفنا هو جعل الجزائر بلداً عربياً حقيقياً، وجعل اللغة العربية اللغة الوطنية، وربط ثقافتنا مع بقية العالم العربي»^(٢٠).

- **جمعية الجاحظية:** برئاسة الكاتب الطاهر وطار، والتي تهدف إلى تأكيد الانتماء العربي للجزائر، وترفع شعار: «لا إكراه في الرأي»^(٢١).

- أما **الحركة الثقافية البربرية (M.C.B.)**، والتي تشكلت في منطقة القبائل منذ أوائل الثمانينيات عقب الربيع القبائلي في عام ١٩٨٠، فتهدف إلى الحفاظ على الهوية الثقافية المتميزة للامازيغ، وتطالب بأن تكون اللغة البربرية لغة رسمية للدولة إلى جانب العربية، وتعارض سياسة التعريب، وتدافع عن الارتباط بفرنسا واستخدام اللغة الفرنسية في الإدارة. ويلاحظ المتابع لبيانات الحركة ونشاطها أن ثمة تحولاً في أهدافها؛ فهي وإن لم تتخل عن مطالبها الثقافية، إلا أنها سعت إلى توظيف ما تحقق منها لصالح العمل السياسي للأحزاب البربرية.

(١٩) سعدي، «التعددية السياسية في الجزائر، ١٩٨٩ - ١٩٩٢»، ص ١٧٢ - ١٧٥.

(٢٠) الحياة، ١٩٩٧/٧/٢.

(٢١) الأهرام، ١٩٩٦/٤/٤.

ويمكن القول أن هذا التحول هو تنويع للمراحل السابقة، بعد أن اعترِف بمطالبها الثقافية على مستوى النص (الاعتراف بالآمازيغية كأحد مكونات الهوية الجزائرية بعد تعديل الدستور في عام ١٩٩٦)، وعلى مستوى الممارسة (الاعتراف بالأحزاب البربرية على رغم تعارض ذلك مع نصوص الدستور، وإنشاء مجلس أعلى للآمازيغية، وتأسيس اللغات البربرية في المدارس، وبث فترات إذاعية باللغة البربرية).

وإذن، فالمطالب الثقافية كانت مجرد خطوات ومناغذ حين كانت سلطة الدولة قوية ولم تتح التعددية بعد. وهكذا تبدو الحركة متداخلة مع الأحزاب السياسية، وتتجه نحو مزيد من التنازل لصالح العمل السياسي، الأمر الذي يعطل دورها الثقافي^(٢٢).

٦ - الجمعيات التطوعية

ارتبط بالانفراجة الديمقراطية، التي شهدتها الجزائر بعد تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، زيادة كبيرة في عدد الجمعيات التطوعية من ١٢ ألف جمعية في عام ١٩٨٩ إلى ٤٠ ألف جمعية في العام اللاحق^(٢٣).

ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى المنظمة الوطنية للمجاهدين، واتحاد أبناء الشهداء، واتحاد أبناء المجاهدين... الخ. وقد تأسست المنظمة الوطنية للمجاهدين بعد الاستقلال، وتضم كبار المجاهدين الذين شاركوا في الثورة ضد الاحتلال الفرنسي. وكان يرأسها، حتى حزيران/يونيو ١٩٩٦، السيد علي كافي رئيس الجمهورية الأسبق^(٢٤).

٧ - الطرق الصوفية والأخويات الدينية

سأدرج هذه التنظيمات ضمن المجتمع المدني الجزائري، لأنها لعبت دوراً مهماً في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وتحصينه ضد الغزو الثقافي والتسميم السياسي (الفرنسيين) أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر، ولا تزال تلعب دوراً مهماً في تشكيل تصورات المواطنين ومذركاتها الإسلامية، بل تلعب دوراً مهماً في التجنيد السياسي.

ومن أهم الطرق الصوفية والأخويات الدينية المنتشرة في الجزائر، ما يلي:

- الطريقة القادرية: وتعد من أقدم الطرق المعروفة والمنتشرة في الجزائر، وتنتمي إليها عائلة الأمير عبد القادر. وقد أسست في القرن الحادي عشر الميلادي في شرقي الجزائر على يد عبد القادر الجيلاني. وتتضمن مبادئها نوعاً من القدرية.

- الطريقة الشاذلية: يرجع تاريخ تأسيسها إلى القرن الثالث عشر على يد أبو الحسن الشاذلي، نسبة إلى قرية شاذلة القرية من تونس. وتحت مبادئها على طلب العلم وكثرة الذكر.

(٢٢) انظر: خالد عمر بن قفة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي» في: سعد الدين إبراهيم، مشرف، الملل والنحل والأعراق: التقرير السنوي السادس، ١٩٩٩ (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٩)، ص ٨٥ - ٨٩.

(٢٣) مسعد، «العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر»، ص ٢٢٩.

(٢٤) الشعب، ١١/٦/١٩٩٦.

- الطريقة السنوية: أسسها الجزائري محمد بن علي السنوي في مستغانم غربي الجزائر، وتنتشر في هذه المنطقة. ويذكر أن أتباعها هم الذين قادوا الحرب ضد الإيطاليين في ليبيا.

- الطريقة الدرقاوية: تنتشر هذه الطريقة في غربي الجزائر، وقد أسسها سيدي العربي الدرقاوي، انتمى إليها مصالي الحاج وأسرته. وللطريقة زوايا عديدة في تلمسان، فاق عددها الثلاثين. ويأتي على رأس كل زاوية شيخ، يساعده مجلس من عشرة أشخاص، وهو لا يتسلم مهامه إلا بعد أن يتعرف على أصول الطريقة، وتدعو مبادئها إلى التقشف، والمدينة الفاضلة، وعدم التمسك بخيرات هذا العالم، والابتعاد عن السلطة وأصحابها. ويُذكر أنها قاومت الاحتلال الفرنسي خلال عامي ١٨٣٤ و ١٨٣٥.

- الطريقة العليوية: أسسها الحاج بن عليوه في مدينة مستغانم على اثر انشقاق داخل الطريقة السابقة. وقد اتصفت «العليوية» بالشعائر الصوفية وبنظامها الهيكلي. وكانت تدافع عن الوطنية والإسلامية في الجزائر في الوقت نفسه، واعتمدت الطريقة على تأسيس الأخويات التي اعتبرت شكلاً من أشكال مقاومة الاستعمار الفرنسي.

- أخوية الطيبية: أسسها في ثمانينيات القرن الماضي سيد الحسني في غربي الجزائر. وقد قامت بانتفاضة مسلحة ضد الفرنسيين. ولا تزال هذه الأخوية تنظم احتفالية كبيرة في غربي الجزائر، يزورها حوالى ٥ آلاف شخص يتم إطعامهم وإسكانهم لمدة خمسة أيام.

- الطريق التيجانية: أسسها في الجزائر عام ١٧٨٢ الشيخ أحمد التيجاني. وتعد المنافس الرئيسي لـ «القادرية». وقد دخلت هذه الطريقة في صراع مع الأمير عبد القادر، انتهت بإخضاعها.

بالإضافة إلى الطرق السابقة، هناك المريدية والرايطية التي تنتشر في بعض أنحاء الجزائر. وتعد الأخيرة مؤسسة اجتماعية لها طابع ديني، تنتشر في الأرياف. ويذكر أن العلماء أعلنوا أنها تتعارض مع تعاليم الدين وتناهض التقدم. فضلاً عن ذلك، تنتشر العديد من الزوايا والمدارس الدينية في الجزائر^(٢٥).

ثانياً: تنظيمات المجتمع المدني والأزمة الجزائرية: التفاعل المتبادل

ينصب تركيز الباحث هنا على تحليل انعكاسات الأزمة على المجتمع المدني في الجزائر من ناحية، ومحاولة التعرف على دور (أو أدوار) منظماته في هذه الأزمة. بعبارة أخرى، يحاول الباحث تحليل التفاعل المتبادل بين بيئة النظام السياسي الجزائري المأزومة ومنظمات المجتمع المدني. لقد انعكست الأزمة المجتمعية على المجتمع المدني (قيماً وأفراداً ومنظمات) في الجزائر، إلى درجة إشارة البعض إلى أن المجتمع المدني الجزائري أصبح في أزمة انعكست عليه من بيئة النظام السياسي المأزومة بعناصرها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدستورية. ولما كانت حرية الرأي والتعبير والتسامح مع الآخر تعد أهم القيم التي يستند إليها مجتمع مدني فاعل، فإنني سأبدأ بتحليل انعكاسات الأزمة الجزائرية عليها. لقد أصبح من المكرور الحديث عن

(٢٥) لمزيد من التفاصيل حول الطرق الصوفية والأخويات الدينية في الجزائر ودورها المجتمعي، انظر: جورج الراسي، الإسلام الجزائري: من الأمير عبيد القادر إلى أمراء الجماعات (بيروت: دار الجديد، ١٩٩٧)، ص ٢٠٥ - ٢٢٠.

انتهاكات حريتي الرأي والتعبير، بل الحريات العامة، في ظل مناخ «الفتنة» أو العنف السياسي المتزايد في البلاد، وفي ظل حالة الطوارئ. فهذه القيمة أصبحت مقيدة ومكبلة بالأغلال القانونية والسياسية.

فمن الناحية القانونية، وبالإضافة إلى حالة الطوارئ، صدرت عدة مراسيم سيئة السمعة، تكبل ممارسة حرية الرأي والتعبير، أهمها مرسوم «مكافحة التخريب والإرهاب» الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والذي يعاقب بالحبس فترة تصل إلى عشر سنوات كل من «ينشر معلومات مغرضة وهدامة تلتبس الأعذار للجريمة».

وكذلك مرسوم الحكومة في منتصف حزيران/يونيو ١٩٩٤، الذي «يفرض على كل وسائل الإعلام التقيد في تغطيتها لأحداث العنف السياسي بالمعلومات والبيانات التي تصدرها وزارة الداخلية»، وينص على: «ملاحقة الصحف والصحفيين الذين يخالفون ذلك»^(٢٦)، من دون الحديث عن الرقابة الصارمة المفروضة على الصحف من قبل الحكومة. وعلى الجانب السياسي، فإن حرية الرأي والتعبير والحريات أصبحت بين مطرقة الحكومة والجيش، وسندان الجماعات المسلحة، إلى درجة دفعت بطاهر جاعوط إلى القول: «إذا تكلمت تموت، وإذا صمت تموت؛ إذن تكلم وموت»^(٢٧). وقد تحقق له ما ارتأوه؛ فاغتيال بعدة رصاصات!

وربما يشير موقع قيمة التسامح مع الآخر في تفاعلات المجتمع المدني الجزائري - بصورة أو بأخرى وبدرجات متفاوتة - إلى ما رآه المؤرخ الجزائري محمد حربي من عدم توافر هذه القيمة في الثقافة الجزائرية. يكفي أن أشير إلى التفاعلات الصراعية في إطار الحركة النسوية بين منظماتها العلمانية ونظيراتها الإسلامية. ويتضح التفاعل الصراعى بصورة حادة تصل إلى درجة النفي للآخر، لو تابعنا بيانات الحركة الثقافية البربرية ونشاطاتها، وكذلك - وإن بدرجة أقل حدة - بيانات الجمعيات الثقافية العربية ونشاطها. وهذا لا يمنع - بطبيعة الحال - تضامن، بل تعاون بعض منظمات المجتمع المدني الأخرى (منظمات حقوق الإنسان ونقابات الصحفيين والمحامين) لمواجهة انتهاكات حقوق الإنسان^(٢٨).

ومن بين أفراد المجتمع المدني، يأتي الصحفيون (وأصحاب القلم والمثقفون عموماً)، والنساء، ثم القيادات العمالية على رأس المستهدفين بالعنف بأشكاله المتعددة، سواء من جانب الجماعات الإسلامية المسلحة أو قوات الأمن الحكومية والمؤسسة العسكرية.

يواجه الصحفيون قيوداً قانونية (قانون مكافحة التخريب والإرهاب، ورفع الدعوى، ومراسيم الحكومة المتعلقة بتقييد حرية الرأي والتعبير)، وسياسية (الرقابة الحكومية الصارمة)،

(٢٦) انظر: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي (القاهرة: المنظمة، ١٩٩٦)، ص ١١٦ - ١١٧؛ مسعد، «العنف السياسي للحركات الاجتماعية الدينية: دراسة للجهة الإسلامية للإنقاذ بالجزائر»، ص ٢٤٧ - ٢٤٨، وCPI's Research Staff, «Attacks on the Press.» Copyright of the CPI, 1/9/1999, <http://www.cpj.org/attacks> 95, pp. 1-3.

(٢٧) الحياة، ١١/٤/١٩٩٤.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: بن ققة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي»، ص ٨٨ - ٩٠؛ Karima Bennoune, «Between Betrayal and Betrayal: Fundamentalism, Family Law and Feminist Struggle in Algeria.» Copyright of Arab Studies Quarterly. <http://gw2.epnet.com/>, p. 1.

وأمنية (الاعتقال والسجن)، بالإضافة إلى التهديد معلوم المصدر ومعدومه، بل الاغتيال. فقد تعرض عشرات الصحفيين للاغتيال منذ اندلاع الفتنة في عام ١٩٩٢، ونسبت معظم هذه الحوادث إلى الجماعة الإسلامية المسلحة، من دون الحديث عن التهديد بالاغتيال، الذي يمتد إلى أعضاء أسرة الصحفي. وتأخذ الرقابة الحكومية على الصحف والصحفيين أشكالاً عدة، منها: الرقابة على المواد المنشورة (وبخاصة الأمنية منها)، ورفع الدعوى على الصحفيين، والضغط الاقتصادي على الصحف، بل توقيفها إذا لزم الأمر^(٢٩).

وبالنسبة للنساء، وخصوصاً زعيمات المنظمات النسوية، فهن مستهدفات بالعنف (المادي والجنسي) والاغتيال والتهديد به، وبخاصة من جانب الجماعة الإسلامية المسلحة. فعلى سبيل المثال، اغتيلت زعيمة منظمة «صيحة النساء» في منطقة القبائل. ويكفي أن ندلل على حالة الرعب التي تعيشها الحركات النسائيات، والمرأة عموماً، في الجزائر بهذا البيان الصادر عن الجماعة الإسلامية المسلحة في أيار/مايو ١٩٩٥. فالجماعة تهدد - في هذا البيان - زوجة الملاح بالموث. ويعرف البيان بالملاح بأنه الذي يعتنق العلمانية أو يؤيد تفسيراتها للإسلام. ويؤكد البيان أن على زوجة المرتد أن تنفصل عنه فوراً، لأن الزواج أصبح باطلاً من دون تدخل القضاء. ويحذر البيان أي رجل يزوج ابنته أو أخته أو أي امرأة تحت ولايته إلى مرتد ويتوعده بالعذاب ويتوعدها بالموت. ويلاحظ أن العديد من النساء، وبخاصة الحركات منهن في صفوف التنظيمات النسوية وزوجات الرسميين والعاملات منهن في الصحافة والسافرات عموماً، قد قتلن أو أجبرن على زواج المتعة أو تعرضن للاغتصاب من جانب الجماعة الإسلامية المسلحة^(٣٠).

وتأتي القيادات العمالية، وبخاصة هؤلاء الذين يعارضون إقامة الدولة الإسلامية وجبهة الإنقاذ والجماعات المسلحة، كثالاً أطراف المجتمع المدني تعرضاً لممارسة العنف ضدهم سواء من جانب الجماعات المسلحة أو قوات الأمن. وقد كان عبد الحق بن حمودة - رئيس اتحاد العمال - أكبر ضحايا الأزمة الجزائرية. فقد اغتيل خارج المركز الرئيسي للاتحاد في ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

ويذكر أن بن حمودة قبل اغتياله مباشرة كان يتأهب للإعلان عن حزب جديد هو «حزب الأغلبية الرئاسية»، لدعم الرئيس زروال. وهكذا أثارت علامات استفهام حول اغتياله في هذا التوقيت بالذات، ورجح بعض المحللين السياسيين الطابع السياسي لعملية الاغتيال من جانب هؤلاء الذين يرفضون أن يتمتع الرئيس زروال بسند شعبي، كما فعلوا في سلفه بوضياف^(٣١).

وانعكست الأزمة أيضاً على بعض رموز الحركة الثقافية البربرية، وكان اغتيال المطرب

CPJ's Research Staff, «Attacks on the Press», pp. 1-15.

(٢٩)

Review of African Political Economy, «Solidarity with the Women's Struggle in Algeria», (٢٠)

(SWASWA), Copyright of SWASWA, <http://gw2.epnet.com/>, p. 1; Women's International Network News, «Algerian Fundamentalists Threaten to Kill Women», Copyright of Women's International Network News, <http://gw2.epnet.com/>, p. 1, and World Press Review, «Women's Revolt», Copyright of the World Press Review, <http://gw2.epnet.com/>, p. 1.

Multinational Monitor, «The Unionist Toll», Copyright of (٣ شباط/فبراير ١٩٩٧)

Multinational Monitor, <http://gw2.epnet.com/>, p. 1, and Amnesty International, «Defend Labour Rights Action Focus on Algeria», Copyright of Amnesty International, <http://www.amnesty.org/ailib/intcam/tunion/19981>, pp. 1-3.

الجزائري معطوب الوناس - الذي نسب اغتياله إلى الجماعة الإسلامية المسلحة - علامة بارزة في هذا السياق^(٣٢).

أما بالنسبة إلى انعكاس الأزمة على منظمات المجتمع المدني، فيمكن إيراد النقاط التالية:

أ - قررت الحكومة حل كل الجمعيات والنقابات المرتبطة بجهة الإنقاذ أو التابعة لها، بعد حل الجبهة نفسها في آذار/مارس ١٩٩٢. وقد تم تنفيذ القرار بحق النقابة الإسلامية للعمل، وجمعيات المساجد والدعوة، ومؤسسات النشر التي تخصصت في نشر الكتاب الديني وغيرها^(٣٣).

ب - يلاحظ أن منظمات المجتمع المدني تعيش أسوأ أيامها؛ فهي محاصرة أمنياً بسبب ظروف الأزمة السياسية، ومحاصرة اقتصادياً بسبب إفراقات الوضع الاقتصادي المزوم، ومحاصرة أيضاً معلوماتياً بسبب الرقابة الحكومية الصارمة على حرية تدفق المعلومات ومناخ التهديد والرعب السائد في البلاد^(٣٤).

ج - انعكست سمات الأزمة الثقافية على منظمات المجتمع المدني، وبخاصة التنظيمات النسائية. فالحركة النسوية تشهد انقساماً بين تنظيمات إسلامية (التنظيمات النسوية التابعة للأحزاب الإسلامية على سبيل المثال) وأخرى علمانية (جمعية تحقيق المساواة مثلاً). وليس ذلك فحسب، بل إن الصراع والتمزق بالاتهامات أصبح سمة ملازمة لهذه التنظيمات. فقد أصبح من المألوف أن تنظم الجمعيات العلمانية مظاهرة للتقديس بقانون الأسرة لعام ١٩٨٤، وتعبئها (أو تواجهها) مظاهرة نسوية إسلامية تهلل للقانون وتدافع عنه. ولعل ذلك من شأنه أن يقلل من فاعلية هذه التنظيمات بنوعيتها في تحقيق أهدافها، ويهيء السبيل أمام الحكومة لاختراقها^(٣٥).

د - وقد انعكست ظروف الأزمة أيضاً على النقابات المهنية.

فاولاً تقلص النشاط الخدمي لهذه النقابات بسبب ظروف الأزمة الاقتصادية، بل إن الأمر وصل إلى درجة توقف بعض هذه النقابات (نقابة المحامين والصحفيين) عن دفع معاشات أعضائها، بسبب كثرة حوادث الاغتيال في صفوفها من ناحية، وتقلص الدعم الحكومي (لأسباب اقتصادية وأخرى سياسية) لها من ناحية أخرى.

وثانياً تركز جل نشاط معظم هذه النقابات، ولا سيما الصحفيين، في متابعة انعكاسات الأزمة عليها (ولا سيما العنف الموجه ضد أعضائها وتقييد حرية الصحافة) وتورطها فيها، وانصرفت عن متابعة أهدافها المهنية والخدمية.

وثالثاً نجد أنه قد انعكست على هذه النقابات الأزمة الثقافية، وبخاصة الصراع بين العلمانيين والإسلاميين في صفوفها، الأمر الذي زاد من انصرافها عن متابعة أنشطتها.

(٣٢) بن قفة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي»، ص ٨١.

(٣٣) الحياة، ١٩٩٢/١١/٢٩.

(٣٤) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٧، ص ٢٣٩.

(٣٥) Bennoun, «Between Betrayal and Betrayal: Fundamentalism, Family Law and Feminist

Struggle in Algeria», p. 1.

ورابعاً تشهد هذه النقابات (بخاصة نقابة المهندسين) صراعاً من نوع آخر يتمثل في الصراع بين جيل الشباب والجيل القديم.

وأخيراً تصاعدت عملية تسييس هذه النقابات^(٣٦) (وجماعات المصالح المنظمة بصفة عامة)، فقد اخترقت من جانب الفرقاء السياسيين (مثل الجيش والحكومة والاسلاميين والأحزاب العلمانية).. وهكذا تشهد هذه التنظيمات المهنية (المفترض أنها محايدة) نموذجاً مصغراً للأزمة السياسية والاجتماعية في بلادها.

هـ - وقد كانت النقابات العمالية أكثر تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر استهدافاً بالأزمة الاقتصادية.

فأولاً تم تقليص (إن لم أقل تجفيف) الموارد المادية (الحكومية أو رسوم اشتراكات العضوية... إلخ) لهذه النقابات، بعد أن تم إغلاق العديد من المؤسسات العامة، وإعلان الأخرى إفلاسها، مع ما صاحب ذلك من طرد للعمال من أعمالهم، وزيادة معدلات البطالة في صفوفهم.

وثانياً تركز جل نشاط هذه النقابات في معارضة سياسة الإصلاح الاقتصادي والتخصيصية، وتنظيم الإضرابات المعبرة عن هذه المعارضة، الأمر الذي صرفها عن متابعة أنشطتها الخدمية والمهنية.

و - كان إصرار الرئيس زروال على تطبيق قانون التعريب دافعاً للحركة الثقافية البربرية لإثارة الاضطرابات والفوضى وتدمير مؤسسات الدولة في منطقة القبائل، لإجبار الحكومة على إلغاء القانون. كما أنها حاولت اغتيال الوناس سياسياً. أضف إلى ذلك، أن تحول نشاطها من المطالب الثقافية إلى الانشغالات السياسية يأتي لوجود فوضى عامة في البلاد وعدم الامتثال لسلطة الدولة^(٣٧).

يتأثر دور (أو أدوار) منظمات المجتمع المدني في الأزمة الجزائرية بأبعادها المتعددة بعاملين، هما: طبيعة نظام الحكم والدولة في الجزائر، والعلاقة بين الدولة والمجتمع المدني فيها.

- طبيعة نظام الحكم: تتعدد الأطروحات التي قدمت لتحليل طبيعة نظام الحكم في الجزائر، وتختلف في ما بينها في كثير من التفاصيل، غير أنها تتفق على الطبيعة العسكرية لهذا النظام.

وبالاعتماد عليها، يمكن وصف النظام الجزائري - كما وصفه ناير (Nair) - بأنه من النوع العسكري البيروقراطي. فعلى الرغم من المحاولات التي بذلت منذ عام ١٩٨٩ لتوسيع دائرة الحكم والسلطة والاتجاه إلى التعددية إلا أن المؤسسة العسكرية بقيت في النهاية المسيطرة على جهاز الحكم على رغم التحالفات التي تقيمها مع فئات أخرى (أهمها البيروقراطيون والتكنوقراط)، وعلى رغم ظاهرة التجانس التي ظهرت عليها هذه المؤسسة من حين إلى آخر^(٣٨). وإن مراجعة سريعة للأحداث الكبرى منذ عام ١٩٨٩، تؤكد إما أنها تمت بتوجيه من المؤسسة العسكرية أو بتدخلها المستتر أو السافر.

(٣٦) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣، ص ٣٩.

(٣٧) بن ققة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي»، ص ٨٣ - ٨٧.

(٣٨) لمزيد من التفاصيل، انظر: علي بوعناقة وديلة عبد العالي، «الدولة وطبيعة الحكم في الجزائر»، المستقبل

العربي، السنة ٢٠، العدد ٢٢٥ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧)، ص ٥٤ - ٦٢.

- **طبيعة الدولة:** بدت الدولة الجزائرية منذ أواخر الثمانينيات معبرة عن طبيعة الدولة الرخوة. ومع تصاعد الأزمة المجتمعية، وتنازل الدولة لبعض فئات المجتمع عن وظيفتها الأمنية، تأكدت رخاوتها. ومن أهم مظاهر هذا الأمر أن الدساتير والقوانين تصدرها الدولة ولا تطبقها، وتفشي ظواهر الفساد (بخاصة فساد القمة الكثيف) والرشى وبيع المناصب... الخ. ومما يدل أيضاً على الطبيعة الرخوة للدولة الجزائرية، ويعد سبباً لها في الوقت نفسه، انقسام المجتمع الجزائري بشدة إلى طبقتين: الأولى قليلة العدد تستأثر بعناصر القوة والثروة والنفوذ، والثانية تمثل غالبية المجتمع، وهي مهمشة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً^(٣٩).

- **العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر:** إن العلاقة التي سادت بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر منذ ما يناهز القرنين، اتسمت بطابع عدائي (وعنيف) متبادل. وقد تحول ذلك إلى قانون فاعل في الحياة السياسية. ويمكن تفسير ذلك (ولو جزئياً) بالخبرة التاريخية سواء أثناء الاحتلال الفرنسي أو بعد الاستقلال. كذلك، فإن الثقافة السياسية يمكن أن تفسر هذه الطبيعة التناقضية والعدائية والعنف المتبادل في علاقة الدولة بالمجتمع المدني^(٤٠). أضف إلى ما سبق، أن طبيعة نظام الحكم البيروقراطية العسكرية ساهمت في ترسيخ هذا التناقض، وكشفت ممارساته عن اقتناع نخبته بأن قوة المجتمع المدني تعني إضعاف الدولة، والعكس صحيح^(٤١).

- **دور منظمات المجتمع المدني في الأزمة الجزائرية:** بدأ تفاعل المجتمع المدني مبكراً مع الأزمة الجزائرية في بعدها الاقتصادي، منذ أحداث تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨، حيث شاركت منظماته (وعلى رأسها الاتحاد العام للعمال واتحادات التجارة والطلاب والمنظمات الإسلامية قبل أن تتحول إلى أحزاب) مع غيرها من أفراد المجتمع التي وصلت أعدادها إلى الآلاف، مطالبين بإصلاحات سياسية جذرية، وإصلاح الوضع الاقتصادي المتردي، وحل أجهزة الدولة التي سمحت لنخبة قليلة العدد من العسكريين أن يستنزفوا ثروات البلاد^(٤٢). وقد انعكس هذا الدور لمنظمات المجتمع المدني سريعاً في بيان رئاسة الجمهورية الصادر في الشهر نفسه؛ حيث أكد على ضرورة تحرير النقابات من سطوة الحزب والتأكيد على استقلاليتها بشكل يضمن لها ديناميكية ودوراً فعالاً في مراقبة الحكومة وفي انتقاد التسيير.

وكان دور منظمات المجتمع المدني مزدوجاً ومعبراً عن انقسامها في الانتخابات التشريعية التي جرت جولتها الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وكان ينتظر أن تجري الجولة الثانية في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢. فلقد حشدت جبهة الإنقاذ في الجولة الأولى بعض النقابات (وعلى رأسها النقابة الإسلامية للعمل) والنوادي الرياضية والمساجد (ثمانية آلاف مسجد)، وساهمت هذه التنظيمات في فوز الجبهة بـ ١٨٨ مقعداً^(٤٣). وأمام الاحتمالات المؤكدة بفوز الجبهة

(٣٩) Review of African Political Economy, «Solidarity with the Women's Struggle in Algeria», p. 1.

(٤٠) أنظر: عبد الباسط درودور، ظاهرة العنف السياسي في الجزائر وأزمة التحول الديمقراطي (القاهرة: دار الأمين، ١٩٩٦)، ص ٩٥ - ٩٦.

(٤١) أنظر: شريف عبد الرحمن، الأزمة الجزائرية، تقرير أممي في العالم (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، ١٩٩٩)، ص ٣٦٣.

(٤٢) Martin Stone, *The Agony of Algeria* (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 69-70.

(٤٣) علي اسماعيل نصر، «التيار الإسلامي في الجزائر»، شؤون الأوساط، العدد ٧٦ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨)، ص ١١٧.

بالأغلبية البرلمانية في الجولة الثانية، تحركت بعض تنظيمات المجتمع المدني ضد هذه الاحتمالات. من ذلك، تشكيل اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر - كما سبق أن أشرت - والتي هدفت إلى مواجهة «جبهة الإنقاذ» التي ترفض الطابع الجمهوري للدولة. ثم ما لبثت الجمعيات النسائية العلمانية، وعلى رأسها تجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات وجمعية تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وغيرها، أن حركت مظاهرات «نسوية» للاحتجاج على وصول «الإنقاذ» إلى الحكم وإقامة الدولة الإسلامية.

وفي الواقع، فإن هذه التفاعلات قد ساهمت في رفع حدة الصراع السياسي^(٤٤)، كما استخدمت من قبل الجيش لتبرير إيقاف العملية الانتخابية^(٤٥) (ومن ثم المسار الديمقراطي) وحل جبهة الإنقاذ، الأمر الذي أشعل الأزمة السياسية. وفي الانتخابات التالية (سواء كانت تشريعية أو رئاسية)، كان دور منظمات المجتمع المدني هامشياً؛ اقتصر على تأييد هذا الطرف أو ذاك. فمثلاً، في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، انحازت بعض التنظيمات النسائية إلى حسين آيت أحمد بسبب خياراته الديمقراطية^(٤٦)، بينما أيد «الاتحاد العام للعمال الجزائريين» الرئيس زروال. وفي الانتخابات التشريعية في حزيران/يونيو ١٩٩٧، شكل كل من «المجتمع من أجل الثقافة والديمقراطية» و«التحالف الوطني الجمهوري» مع بعض جمعيات المجتمع المدني القريبة منهما لجنة مشتركة بهدف إعداد قوائم موحدة في الدوائر الانتخابية، التي لا يمكنهم دخولها على انفراد بسبب ضعف وجودهم فيها^(٤٧).

وشهدت هذه الانتخابات مظهراً آخر من مظاهر انقسام المجتمع المدني، شأن الثقافة السياسية الجزائرية؛ فالتنظيمات النسوية الإسلامية ساندت «حماس» و«النهضة» بينما أيدت نظيراتها العلمانية الأحزاب ذات التوجه الوطني أو الديمقراطي العلماني. وفي الانتخابات الرئاسية الأخيرة (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، سارع الاتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمة المجاهدين وأبناء الشهداء إلى الإعلان عن تأييدها للسيد عبد العزيز بو تليقة^(٤٨)، الذي أشيع أنه مرشح الجيش والحكومة.

وقد تنبّهت قوى المجتمع المدني مبكراً إلى ما ستؤدي إليه التعديلات الدستورية، التي اقترحتها الرئيس «زروال» في عام ١٩٩٦، من تركيز للسلطة في المؤسسة التنفيذية (ومؤسسة الرئاسة في قلبها). ولذلك اشتركت مع الأحزاب السياسية في إعلان معارضتها لهذه التعديلات، مؤكدة أنها تصدر حقوق المواطنين^(٤٩).

وبالنسبة لتعاطي تنظيمات المجتمع المدني مع «الفتنة» أو العنف وانتهاكات حرية الرأي والتعبير، فيمكن رصد النقاط التالية:

١ - كان لمنظمات حقوق الإنسان، وبخاصة الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان،

(٤٤) تبيل عبد الفتاح، «الأزمة السياسية في الجزائر»، السياسة الدولية، العدد ١٠٨ (نيسان/أبريل ١٩٩٢)، ص ١٩٩٢.

(٤٥) الأهرام، ٢٨/٢/١٩٩٩.

(٤٦) «ميتكيس»، «توازنات القوى في الجزائر: إشكاليات الصراع على السلطة في إطار تعددي»، ص ٤١.

(٤٧) نشرة المجتمع المدني، العدد ٦٥ (أيار/مايو ١٩٩٧)، ص ١٦.

(٤٨) أحمد مهابة، «الجزائر والانتخابات الرئاسية»، السياسة الدولية، العدد ١٣٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٩)، ص ١٧٧.

(٤٩) نشرة المجتمع المدني، العدد ٦٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦)، ص ١٥.

ونقابتي الصحفيين والمحامين، دور بارز في ما يتعلق بمعارضة انتهاكات الحريات العامة والقوانين «السيئة السمعة». فلقد انتقدت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان قانون مكافحة «التخريب والإرهاب» - الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ - ووصفته بالتشدد، وانتهاك الدستور، والاتفاقات الدولية التي وقعتها الجزائر^(٥٠). كذلك أعلن المرصد الجزائري لحقوق الإنسان عن رفضه المحاكمات العسكرية في الجزائر والمحاكم الخاصة عموماً التي تشكلت بناء على القانون السابق؛ بسبب افتقارها لشروط المحاكمة العادلة وانتهاكها حق الاستئناف، من دون الحديث عن الذنوب العديدة والإضرابات التي نظمها نقابة الصحفيين للدفاع عن حرية الصحافة ووقف «مذبحة الصحفيين». فضلاً عن ذلك، شهدت الجزائر عدة تجمعات احتجاجية على توقيف الصحف الصادرة باللغة العربية، شاركت فيها جمعيات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، وتشكلت «لجنة للدفاع عن الصحف المعلقة التي ضمت رؤساء جمعيات حقوق الإنسان وبعض الأحزاب والشخصيات الوطنية»^(٥١)، واتهمت «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية» السلطات بتصفية الصحف العربية.

ب - شاركت النقابات المهنية وبعض فعاليات المجتمع المدني الأخرى في الحوار الوطني، الذي بدأت دورته الأولى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، والثانية في آذار/مارس من العام التالي، بدعوة المجلس الأعلى للدولة. وقد حدد المجلس الأعلى للدولة أربع نقاط للحوار، هي:

- مهمة وصلاحيات المجلس الاستشاري.

- المرحلة الانتقالية ومؤسساتها المؤقتة وأفضل السبل لتسييرها.

- المؤسسة الرئاسية.

- تعديل الدستور^(٥٢).

اشتركت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان مع ثمانية أحزاب سياسية معارضة في ندوة الحوار التي نظمها الجمعية الكاثوليكية (سان ايجيديو) في روما في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وقد أسفرت الندوة عن توقيع العقد الوطني الذي نص على أهم الضمانات اللازمة لإقرار السلام، وإدانة أي تدويل للأزمة الجزائرية، ومطالبة رئاسة الجمهورية بالشروع في مفاوضات غير مشروطة مع المعارضة، بما في ذلك جبهة الإنقاذ. بطبيعة الحال، رفض الرئيس زروال ما تضمنه العقد الوطني، وكذلك رفض مقابلة موقعيه^(٥٣). ولقد شكل موقعو هذا العقد ما يعرف بـ «جماعة نداء السلم» لمواصلة جهودهم لحل الأزمة السياسية^(٥٤).

ج - ثمة فصيل آخر من فصائل المجتمع المدني (وهو التنظيمات النسوية) يرفض أي حوار مع الاسلاميين أو جبهة الإنقاذ ويدعو إلى محاكمتهم على الجرائم التي ارتكبوها ضد

(٥٠) نشرة المجتمع المدني، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢)، ص ١٨.

(٥١) المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: التقرير السنوي، ١٩٩٣، ص ٣٧٥.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٢، ونشرة المجتمع المدني، العدد ١٦ (نيسان/أبريل ١٩٩٣)، ص ٥٣.

(٥٣) نيبه الأصفهاني، «الجزائر بين المواجهة والمراعاة على شرعية الانتخابات الرئاسية»، السياسة الدولية، العدد ١٢٢ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥)، ص ١٧٠، وأحمد هناية، «الرئيس زروال والمهمة الصعبة»، السياسة الدولية، العدد ١٢٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

(٥٤) الوسط (٣ شباط/فبراير ١٩٩٧)، ص ١٠ - ١١.

الانسانية (التجمع الجزائري للنساء الديمقراطيات)، بل يطالب بأحراقهم بالنار. وبدرجة أقل، يأتي موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين الرفض لأي حوار مع جبهة الإنقاذ^(٥٥).

د - أما الفصيل الذي يصب الزيت على النار في الفتنة الجزائرية، فهو الحركة الثقافية البربرية. فكما سبق وأشارت، تحولت مطالب هذه الحركة إلى مطالب سياسية، ومارست العنف والتخريب في منطقة القبائل. وقد أعلن بعض المتطرفين في صفوفها حرباً بلا هدنة وكفاحاً من دون هودة ضد أحفاد بني هلال والإسلاميين دون تمييز، بالإضافة إلى أنها ساهمت في العنف، سواء بالقيام به أو باستثارتها، فكانها تزيد الأزمة الثقافية تعقيداً بإظهار الصراع ضد الآخر وعدم التسامح معه. ويذكر أن الحركة رفضت التعامل بالعربية في بعض المدن^(٥٦).

وفي مواجهة ما تثيره الحركة الثقافية البربرية من تهديد للوحدة الوطنية، يكافح العديد من تنظيمات المجتمع المدني من أجل هذه الوحدة. فعندما قررت الحركة الثقافية البربرية عقد مؤتمرها في مدينة باتنة، عاصمة الأوراس في أيار/مايو ١٩٩٦، أصدرت الولاية الأولى للثورة الجزائرية «أوراس النمامشة» لائحة ترفض عقد هذا المؤتمر في المدينة لما يمثله من تهديد للوحدة الوطنية، وقد وقعت على لائحة الرفض عن الولاية عدة تنظيمات واتحادات مدنية، أهمها الأمانة الوطنية للمجاهدين في باتنة، واتحاد أبناء الشهداء، واتحاد أبناء المجاهدين، وجمعية أول نوفمبر، والرابطة الجزائرية للثقافة، واتحاد الطلبة الجزائريين، وجمعية الألفية الثالثة وغيرها، الأمر الذي دفع الحركة البربرية إلى تأجيل عقد المؤتمر. ولما عادت إلى إصرارها على عقده في المدينة في آب/أغسطس ١٩٩٦، تم إصدار لائحة رفض أخرى من قبل التنظيمات والاتحادات المدنية السابقة^(٥٧).

أما بالنسبة لتعاطي منظمات المجتمع المدني مع الأزمة الاقتصادية، فقد أبان ذلك عن تنوع وانقسام في الوقت نفسه. فاتحادات رجال الأعمال كانوا فرسان تأييد سياسات الإصلاح الاقتصادي والخصخصة، واتسم دورهم بزيادة تعقيد الأزمة باتجاههم إلى المشاريع الاستهلاكية والترفيهية، ناهيك عن تسهيلهم لسبل الفساد السياسي. أما الاتحاد العام للعمال، فقد تزعم معارضة هذه السياسات بإضراباته المتعددة احتجاجاً على تخصيصية المشروعات الحكومية وطرد العمال من أعمالهم، مما زاد من حدة مشكلة البطالة^(٥٨). ولم تسهم النقابات المهنية إسهاماً ذا بأس في وضع حلول للأزمة الاقتصادية للأسباب التي سبق ذكرها.

خاتمة

ركزنا في تطور المجتمع المدني في الجزائر على ثلاث مراحل: مرحلة النشأة الأولى (في فترة الاحتلال الفرنسي)، ومرحلة توقف التطور (في فترة ما بعد الاستقلال وحتى الاتجاه إلى التعددية في أواخر الثمانينيات)، ثم مرحلة الانبعاث والتجدد منذ أواخر الثمانينيات وحتى الآن.

(٥٥) الحياة، ١٩٩٥/٣/٢، وWomen's International Network News, «Unbowed: An Algerian Woman Confronts Islamic Fundamentalism», Copyright of Women's International Network News, <http://gw2.epnet.com/>, pp. 1-2.

(٥٦) بن ققة، «بربر الجزائر: تدمير ذاتي وحضور إعلامي»، ص ٨٣ - ٨٩.

(٥٧) الشرق الأوسط: ١٩٩٦/٥/٢٨، و١٩٩٦/٨/٣.

(٥٨) Amnesty International, «Defend Labour Rights - Action Focus on Algeria», p. 2.

اللافت للنظر أن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني في الجزائر عبر المراحل الثلاث السابقة اتسمت بطابع عدائي وعنيف (كامن أو ظاهر)، لأسباب تختلف من مرحلة إلى أخرى. وكانت اضطرابات تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨ تجسيدا لهذا الطابع العدائي العنيف. وقد استقر في إدراك النخبة الحاكمة في الجزائر أن قوة المجتمع المدني تعني إضعاف الدولة، والعكس صحيح. وربما يمكن القول - من خلال دراسة تطور العلاقة بين المجتمع المدني والدولة - أن التحول عن النزعة السلطوية للدولة يعني انبثاق مجتمع مدني فاعل.

إن بيئة النظام السياسي الجزائري تقدم عناصر «نموذجية» للآزمة المجتمعية أو الحضارية. فالإطار الدستوري أثار مشكلات عديدة، والوضع الاقتصادي مأزوم، والانقسام والصراع هما سمة الواقع الاجتماعي، والثقافة السياسية تتسم بخصائص أفرزت أزمة ثقافية.

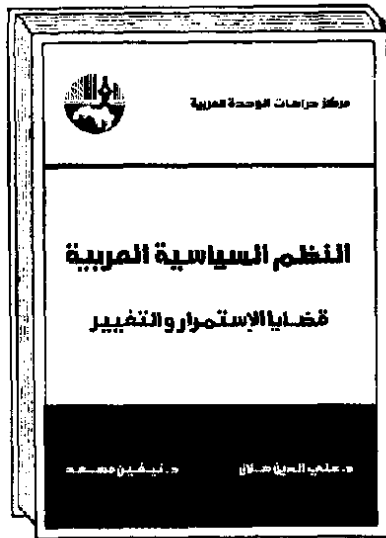
ثمة تفاعل متبادل بين الأزمة الجزائرية ومنظمات المجتمع المدني. فقد انعكست هذه الأزمة بعناصرها المتعددة على منظمات المجتمع المدني، وقد قامت الأخيرة بأدوار - تختلف قوة وضعفاً وإيجاباً وسلباً - في تلك الأزمة. غير أن الغتيجة التي يمكن الخلوصل إليها، هي أن تعاطي منظمات المجتمع المدني مع الأزمتين الثقافية والاقتصادية كان سلبياً وضعيفاً على التوالي □

صدر حديثاً

النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير

د. علي الدين هلال

د. نيفين مسعد



هذا الكتاب هو محاولة لدراسة النظم السياسية العربية بشكل منهجي ومنظم، وفهم تفاعلاتها، وتحليلها على نحو يتطلب التوفيق بين اعتبارين هما العالمية التي تنطلق من وحدة المشكلات التي تواجهها المجتمعات في سياق تطورها السياسي، والخصوصية التي يفرضها اختلاف الثقافات ونظم القيم والتجارب التاريخية في كل دولة على حدة. وهو يميز بين مفهوم «الدولة» وعناصره من جهة، ومفهوم «النظام السياسي» الذي يعتمد وجوده على نمط مستمر من التفاعلات والعلاقات الإنسانية، من جهة أخرى.

٢١٩ صفحة

الثمان: ٧ دولارات